علم اللغة الجنائي:
نشأته وتطوره وتطبيقاته

د. عبدالمجيد الطيب عمر(*)

مقدمـــــــة

ظهرت في الحقبة الزمنية الأخيرة وتحديدا منذ ثمانينات القرن الماضي الكثير من الدراسات التكاملية التي تحاول الاستفادة من نظريات وتطبيقات العلوم المختلفة والربط بينها لتحقيق أهداف أكاديمية ومعرفية وعملية متنوعة ربما لم تكن متاحة في مراحل زمنية سابقة. ومن العلوم التي كانت محور اهتمام لهذه الدراسات التكاملية علم اللغة وتفرعاته المختلفة؛ فقد ظل هذا العلم محوراً أساسياً في كثير من تلك الدراسات التي ظهرت حديثاً مثل علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) وعلم نفس اللغة (Psycholinguistics)، وعلوم أخرى يضيق المجال عن حصرها في هذه الدراسة.

ومن أهم تلك الدراسات التكاملية التي ظهرت في الآونة الأخيرة وشهدت تطوراً سريعاً، ما يعرف بعلم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics) الذي يشمل مجالات متعددة أهمها إثبات هوية المتحدث (Speaker Identification) من خلال البصمة الصوتية، وإثبات هوية المؤلف في حالة النصوص المكتوبة (Author Identification)، وتحليل الحوار (Discourse Analysis)، وعلم اللهجات (Dialectology)، وتحليل الأصول اللغوية (Linguistic Origin Analysis) وتحديد مدى فهم لغة القانون (Legal Language Comprehensibility)، وإصـــــلاح اللغــة القانونيـــــة (Legal Language Reform) (برينان) . (Brennan¨ 2001)

وقد استخدمت نظريات وتطبيقات علم اللغة الجنائي بصورة مباشرة في الكشف

(*) مركز اللغة الإنجليزية ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

عن بعض الجرائم التي شغلت الرأي العام العالمي لفترات طويلة، ومن أشهر الجرائم التي استخدم فيها علم اللغة الجنائي بصورة أساسية لكشف هوية الجاني، ما عرف في التاريخ الحديث بجريمة مغتصب يوركشير (Yorkshire Ripper) التي وقعت أحداثها في مدينة يوركشير البريطانية في ثمانينات القرن الماضي كما استخدمت مبادئ هذا العلم في التحقيق في جريمة قتل جون بن راسمي (John Bein Rasmey) وما عرف بقضية سمبسن (Simpson Case) وتفجيرات أوكلاهوما الشهيرة في الولايات المتحدة. (نولان) (Nolan, 2002).

واكتسب علم اللغة الجنائي أهمية كبرى في مجال الدوائر القانونية، ونشأت بعض المراكز الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال، حيث ظهرت الجمعية العالمية لعلم اللغة الجنائي ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية العالمية لعلم الأصوات الجنائي ومقرها المملكة المتحدة. وظهر إلى حيز الوجود بعض المجلات والدوريات المتخصصة مثل المجلة العالمية للغة الخطاب والقانون (International Journal of Speech, Language and the Law) التي تهتم بنشر المواضيع والدراسات ذات الصلة بعلم اللغة الجنائي وعلاقة اللغة بالقانون.

وقد شهدت عواصم كثير من البلدان الغربية العديد من المؤتمرات السنوية والندوات الدورية والمحاضرات العامة التي عالجت هذا العلم المتنامي، والذي يكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم. أما جامعات الدول الغربية فقد أبدت هي الأخرى اهتماماً كبيراً بعلم اللغة الجنائي وقدمت برامج عديدة متخصصة في هذا المجال (تيرسما) (Tiersma, 2003).

والحقيقة أن مئات الدراسات والبحوث الميدانية قد أجريت خلال العقدين الأخيرين في مجال علم اللغة الجنائي، الأمر الذي أهّل هذا الفرع من فروع علم اللغة التطبيقي ليصبح علماً قائماً بذاته له أصوله وفروعه وقواعده ونظرياته وتطبيقاته المختلفة. والمعلوم أن كل تلك الدراسات والبحوث قد تمت ونشرت في الغرب، ولم يكن لعالمنا العربي من دور يذكر في تلك الدراسات.

حقاً أن علماء اللغة العرب المحدثين لم يولوا هذا المجال ما يستحقه من اهتمام وظلت الأمة كلها عالة على ما يقدمه الغربيون في هذا المجال مع العلم أن علماء المسلمين والعرب الأوائل كانت لهم ريادة وسبق في هذا المجال، حيث استخدم الإمام الطبري ـ ومنذ القرن الثالث الهجري ـ مبادئ هذا العلم في إثبات صحة الأحاديث النبوية وتأصيل التراث الإسلامي.

١ ـ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بعلم اللغة الجنائي من حيث نشأته وتطوره وفروعه وتطبيقاته المختلفة في مجال الإثبات الجنائي وتحديد هوية المجرمين من خلال دراسة الشواهد والبينات اللغوية المسجلة أو المصاحبة لوقوع الجرائم.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحفيز اللغويين العرب والمسئولين في الدوائر العدلية لارتياد هذا المجال الحيوي الهام والإسهام بما لديهم من معارف وخبرات راسخة في علم اللغة في تطوير هذا العلم لصالح الأمة والإنسانية جمعاء.

٢ ـ أهميّة الدّراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها - وحسب علم الباحث- تمثل أحدى الدراسات النادرة من نوعها في عالمنا العربي في مجال علم اللغة الجنائي. وهي بذلك يمكن أن تسد فراغاً في المكتبة العربية في هذا المجال الحيوي المهم، والذي يمثل نقطة التقاطع بين تطبيقات علم اللغة العام والقانون وعلوم الأدلة الجنائية في الإثبات الجنائي وفض المنازعات القانونية التي تتضمن أدلة لغوية.

٣ ـ منهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض وتحليل المادة العلمية المدونة في الكتب والدوريات العلمية ووقائع المؤتمرات والندوات ووثائق المؤسسات الأمنية والنظم العدلية العالمية ووقائع بعض المحاكم المتاحة للاطلاع. وقد استخدم الباحث هذه المادة العلمية لوصف وتعريف علم اللغة الجنائي

وتحليل محتوياته و الاستدلال بها على كثير من أطروحاته النظرية . وقد يسمى هذا المنهج أحياناً بالمنهج المكتبي (الشهري، ١٤٢٥هـ) .

٤ ـ أسئلة البحث

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي واحد تتفرع منه عدة أسئلة ثانوية، فسؤال البحث الرئيسي هو : ما علم اللغة الجنائي؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية :

ـ متى وكيف نشأ هذا العلم؟

ـ ما التطورات التي طرأت عليه ؟

ـ ما فروعه ومجالاته ؟

ـ ما استخداماته ؟

ـ كيف يمكن أن يتطور هذا العلم؟

ـ كيف يمكن الاستفادة منه في المجال القضائي والقانوني وفي مجال كشف الجريمة ومتابعة المجرمين؟

٥ ـ ما علم اللغة الجنائي؟

يعرف (أشر) (Asher, 1994) علم اللغة الجنائي بأنه فرع من فروع علم اللغة التطبيقي . وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيّنات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم .

أما (كوبوسوف) (Koposov, 2003) فيقدم تعريفاً أوسع وأكثر تفصيلاً لمصطلح علم اللغة الجنائي فيقول بأنه : هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء .

أما (برينان) (Brennan, 2001) فيشير إلى أن هناك خلافاً في مفهوم هذا المصطلح في أوساط الباحثين في هذا المجال . فالبعض يحصره في استخدام تقنيات ونظريات

علم اللغة للتحري في الجرائم التي تشكل البينات اللغوية فيها جزءاً من القرائن، أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع. أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون.

ولعل من أبرز فروع علم اللغة الجنائي ما يعرف بعلم الأصوات الجنائي (Forensic Phonetics) الذي يعرفه (فريزر) (Fraser, 2005) بأنه العلم الذي يستخدم تقنيات ونظريات علم الأصوات في التحري في المسائل القانونية أو كشف هوية الجناة من خلال فحص بيّنات صوتية مسجلة أو مباشرة، صدرت لحظة حدوث النزاع أو الجريمة.

ومن أهم تطبيقات هذا الفرع من علم اللغة الجنائي، ما يعرف بإثبات هوية المتحدث (Speaker Identification) وذلك من خلال تحليل البيانات الصوتية المباشرة أو المسجلة. ويشمل هذا الفرع دراسة البصمة الصوتية (Voiceprint) وطابور الشخصية الصوتي (Voice Line-ups) والتي سوف يأتي الحديث عنها مفصلاً فيما بعد.

٦ ـ تاريخ وتطور علم اللغة الجنائي

مثله مثل بقية كثير من العلوم، فإنه من الصعب الجزم بتحديد تاريخ زمني بعينه لنشأة علم اللغة الجنائي. ولكن علماء اللغة الغربيين يزعمون أن الشواهد الأولى لاستخدامات هذا العلم توجد في الإنجيل في سفر يوحنا (Genesis) حيث يروي الكتاب المقدس كيف حصل يعقوب الابن الأصغر لنبي الله إسحاق على حق الابن الأكبر المسمى بـ(Primogeniture)، رغم أنه لم يكن في الحقيقة هو الابن الأكبر لإسحاق. ولكنه قدم نفسه لأبيه مقلداً صوت أخيه الأكبر عيسو (Esau)، فمنحه أبوه إسحاق هذا الحق (ندوة الإنتربول، Interpol Forensic Sciences Symposium, 2001). فبهذه الحادثة يستشهد الغربيون على أن الصوت يمكن أن يستخدم كوسيلة مهمة لتمييز الشخصية.

أما (كوترل) (Cotterill, 2003) فتؤكد أن نشأة علم اللغة ترجع إلى عهد الإغريق والرومان، حيث انشغلت تلك الشعوب بالخلافات القائمة بشأن إثبات صحة نسبة بعض المؤلفات الأدبية والمسرحية لكتابها والذين كانوا كثيراً ما يتهمون بعضهم بالتزوير والسرقات الأدبية.

والثابت أنه ـ ومنذ عصر النهضة ـ فإن كثيراً من الباحثين ظلوا في حيرة وشك شديدين بشأن صحة نسبة بعض المؤلفات العالمية لمؤلفيها. ولم ينج من هذه الشكوك كتاب الإنجيل المقدس نفسه وروايات شكسبير وغيرها من الأعمال الأدبية العالمية المشهورة.

أما في الحضارة الإسلامية، فالثابت أن علماء المسلمين الأجلاء وخصوصاً علماء الحديث كانوا أول من استخدم أساليب هذا العلم، وبدقة متناهية، في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله عليه وعليه وسلم. ويعتبر الإمام الطبري، رحمه الله، إماماً في هذا العلم؛ حيث استخدم الطبري نظريات علم الأسلوبية وبنفس الطريقة التي يستخدم بها اليوم في إثبات صحة تلك الأحاديث الشريفة (صديق، ١٤٢٥هـ).

وفي العصر الحديث، فإن دراسات روجر شُوْي (Roger Shuy) وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، هي التي وضعت اللبنات الأساسية لعلم اللغة الجنائي (Forensic Linguistics). وقد عالجت تلك الدراسات الكثير من المجالات الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءاً من البيّنات المتاحة أو كلها. ومن اللافت للنظر، أن معظم هذه الدراسات قد صوبت جهودها، ومنذ البداية، إلى لغة القانون ذاتها (ليفي) (Levi¨ 1994).

وفي أستراليا، فقد ظهر هذا العلم لأول مرة في منتصف التسعينات، حيث بدأ الباحثون في استخدام نظريات علم اللغة الاجتماعي وتطبيقاتها في مسائل ذات صلة بالجريمة والنزاعات القانونية. وكان جُلّ اهتمام هؤلاء العلماء منصبا على حفظ حقوق الأفراد أثناء التحقيقات والإجراءات القانونية. وكان هؤلاء العلماء منشغلين تحديداً بالصعوبات التي تواجه الأبورجيني (Aborigine)السكان الأصليين لأستراليا، أثناء التحقيقات التي تُجرى معهم بواسطة رجال الشرطة والقانون (إيداس) (Eades, 1994).

وفي الولايات المتحدة، أسس مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، أحدث وأكبر مختبر لفحص البيانات اللغوية في العالم لتقديم خدمات معلوماتية واستخبارية للسلطات القانونية الولائية والاتحادية في أمريكا. ويذكر (تيرسما) (Tiersma، ٢٠٠٣)، أن مختبرات مكتب التحقيقات الفدرالي تمثل قاعدة أساسية لتطوير ممارسات علم اللغة الجنائي، وترقية وسائله لتقديم معلومات دقيقة لمساعدة المؤسسات الشرطية والقانونية لإقامة العدل ومحاربة الجريمة العالمية المنظمة والإرهاب.

أما في المملكة المتحدة، أن شعبة خدمات العلوم الجنائية، تمثل قسماً أساسياً في وزارة الداخلية البريطانية. وهي تضطّلع بدور مهم لتوفير معلومات دقيقه لمساعدة الشرطة ورجال القانون لإصدار أحكامهم وذلك بعد فحص وتحليل الأدلة الجنائية أو المدنية المشتملة على بيانات لغوية (ندوة الإنتربول، ٢٠٠١).

ومما يجدر ذكره هنا، أن التقدم التقني المذهل الذي طرأ على عالم التسجيل الإلكتروني للأصوات جعل من الممكن تسجيل الأصوات بدقة متناهية وتحليلها رقمياً، الأمر الذي دفع بعلم اللغة الجنائي إلى آفاق رحيبة وأعطاه درجة أعلى من المصداقية، ومهّد لقبول نتائجه في المحافل القانونية (كولثارد وكوتريل) (Coulthard & Cotterill, 2006).

وبالفعل، فقد حاز هذا العلم على اعتراف الدوائر العدلية في كثير من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، إضافة إلى ألمانيا والنمسا والمجر والسويد. ففي كل تلك البلدان أنشئت المختبرات اللغوية الجنائية التي يقوم بالعمل فيها مجموعة من اللغويين المدربين تدريباً عالياً لتقديم شهاداتهم في المحاكم والدوائر القانونية بناءً على فحص البيانات الصوتية وتحليلها لإثبات صحة نسبها للمتهم أو نفيها عنه.

٧ ـ علم اللغة الجنائي والقانون

هناك علاقة وطيدة بين علم اللغة الجنائي والإجراءات القانونية سواء أكانت هذه الإجراءات القانونية تتعلق بالمسائل الجنائية أو النزاعات المدنية وتقوم هذه العلاقة على مرتكزين أساسيين هما: جانب التحقيق الجنائي وجانب النظر في لغة القانون.

أما في الجانب الجنائي، فإن هذا العلم يسعى لإثبات صحة نسبة البيانات اللغوية إلى الجاني أو إثبات براءة المتهم منها (برينان) (Brennan, 2001).

وعلى الجانب الآخر فإن علم اللغة الجنائي ينظر في مدى وضوح لغة القانون ومدى فهمها لدى عامة الناس وخاصتهم، كما يهتم بقضايا الترجمة في المحاكم، والتحريات القانونية، ومدى دقتها، والمشاكل اللغوية الناتجة عن الاختلافات الثقافية للمتهمين المنتمين لبعض الأقليات، ومدى تأثير ذلك على التواصل بين المتهم وسلطات المحكمة و القانون، وتأثير ذلك على سير العدالة.

ففي كل الظروف السابقة يستخدم عالم اللغة معرفته بأصول علم اللغة العام ونظرياته وتقنياته لإثبات أو نقض البينات اللغوية المنسوبة للمتهم. وهذا الأمر ربما يتطلب من اللغوي التعامل مع كافة فروع ومجالات علم اللغة مثل نظريات اكتساب اللغة، وعلم اللهجات، وتحليل الخطاب، وعلم الأصوات، وعلم الأسلوبية، وغيرها لتحقيق أهدافه المذكورة أعلاه.

وتبقى الإجابة عن السؤال التالي: في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية يستدعي عالم اللغة الجنائي للإدلاء بشهادته؟ وللإجابة عن هذا السؤال، فإنه ينظر إلى الإجراءات القانونية على أنها تتكون من ثلاث مراحل، يحصرها (أولسون) (Olsson, 2004) فيما يلي: مرحلة جمع المعلومات والتحريات، ومرحلة المحاكمة، ومرحلة الاستئناف. فقد يُستدعى عالم اللغة الجنائي للإدلاء بشهادته في مرحلة التحري بعد فحص البيانات الموجودة في تلك المرحلة إن كانت تحتوي على بيّنات لغوية، وقد يكتفي بذلك. وقد يستدعى في مرحلة المحاكمة دون مرحلة التحري. وقد يُستدعى في مرحلة استئناف الحكم دون غيرها إذا ظهرت معلومات وبيّنات لغوية لم تكن متاحة في المرحلتين السابقتين. وقد يُستدعى اللغوي للنظر في بعض القضايا حتى قبل مرحلة التحري، وقبل أن تكون المسألة موضوعاً لنزاع قانوني لتقديم وجهة نظره للمتخاصمين.

وخلاصة القول: إن اللغوي قد يُستدعى في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية، وقد يستدعى في مرحلة دون أخرى حسب وجود البيّنات وظهورها، وقد يُستدعى اللغوي حتى قبل أن تصبح المسألة موضوعاً لنزاع جنائي أو مدني.

٨ ـ مجالات علم اللغة الجنائي

سبق القول بأن علم اللغة الجنائي قد شهد تطوراً سريعاً في خلال العقدين الأخيرين وشمل مجالات متعددة، وأصبح عالم اللغة يُستدعى للنظر في قضايا جنائية ومدنية معقدة ليدلي بشهادته بعد تحليل البينات اللغوية المصاحبة لوقوع الحدث الجنائي أو النزاع المدني. ومن أبرز مجالات هذا العلم ما يلي:

٨ .١ إثبات هوية المتحدث Speaker Identification

إثبات هوية المتحدث هو أكثر مجالات هذا العلم شهرة وأكثرها استخداماً في النزاعات الجنائية والمدنية. فهذا المجال يستخدم نظريات وتطبيقات علم الأصوات الجنائي للتعرف على هوية الشخص من خلال صوته (روز) (Rose, 2002). بعبارة أخرى، فإن هذا هو المجال الذي تستخدم فيه المعارف التفصيلية بعلم الأصوات لإثبات تورط المتهم أو نفيه في قضية ما وذلك من خلال تحليل البيانات الصوتية المقترنة بالحدث الجنائي.

والمعلوم أن كثيراً من الدوائر الأمنية والعدلية على نطاق العالم والمسئولة عن مكافحة الجريمة وتتبع المجرمين، تقوم بالكثير من أعمال التنصت من خلال الأجهزة الإلكترونية المتطورة على تحركات بعض المتهمين أو المشبوهين أو المتورطين فعلاً في أعمال إرهابية إجرامية أو مخالفات قانونية. وقد يتم ذلك من خلال التنصت على الهواتف، وزرع الأجهزة الحساسة الخفية في محيط الهدف أو المشتبه به أو المجرم للحصول على بيّنات صوتية تثبت جناية المشتبه أو براءته.

ولما كانت هذه التسجيلات تستخدم عادة كأدلة إثبات في التحريات والإجراءات القضائية، فإن ذلك يستوجب تحديد هوية المتحدث بدقة شديدة (كوينق) (Koenig, 1993). والمعلوم سلفاً أن تمييز الأصوات يتم بسهولة إذا تم من خلال وسائل المراقبة محددة الهدف أو إذا أشار المتحدث إلى بعض أسماء الأشخاص أو الأماكن في محادثته. وقد تُقبل هذه البيّنات الصوتية كأدلة من الدرجة الأولى في عمليات الإجراءات القضائية. أما في حالة إثبات هوية المتحدث من خلال الاستماع إلى البيّنات

اللغوية فقط أو حتى من خلال التحليل المعملي لتلك البيّنات فإن المسألة تشهد جدلاً قانونياً كبيراً، وأن تلك البيّنات لا تعامل معاملة المسلمات وأن مستوى دقتها غالباً ما يكون محل تساؤل لدى كثير من القانونيين. وعموماً، فإن التعرف على هوية المتحدث يمكن أن يتم بطريقتين أساسيتين هما :

١ ـ طريقة التعرف على هوية المتحدث من خلال السمع العادي (Auditory Identification) عن طريق ما يعرف بطابور الشخصية الصوتي (Voice line - up)

٢ ـ طريقة التعرف على هوية المتحدث باستخدام التقنيات الحديثة ووسائل التحليل الصوتي التقني (Technical Speaker Identification)، وتشمل هذه الطريقة ما يعرف بالبصمة الصوتية (Voiceprint).

٨ . ١ . ١ تمييز هوية المتحدث بالسماع Auditory Identification

تمييز هوية المتحدث من خلال الاستماع إلى صوته سلوك فطري يتم بصورة طبيعية في حياتنا اليومية. ولا يحتاج فيه الشخص لأكثر من أن يستخدم حاسة سمعه دون الحاجة إلى معرفة بأصول علم الأصوات، ولا إلى معينات صوتية إلا إذا كان الشخص يعاني من صعوبات في السمع. وهذا الإجراء يتم حينما يسمع الشخص شخصاً آخر فيميزه من خلال صوته دون أن يراه كما يحدث في حالة المكالمات الهاتفية مثلاً.

ويشير (نولان) (Nolan, 1997) إلى أن هناك عدة استخدامات لهذا النوع من تمييز هوية المتحدث من خلال صوته في الحالات الجنائية. فمن تلك الحالات أن يدلي أحد الشهود بشهادته في جريمة ما قائلاً: (إن هذا صوت زيدٍ يهدد بإلحاق الأذى بعمرو) مثلاً.

وفي حالة أخرى قد يكون الشاهد لا يعرف المتحدث شخصياً، ولكن يعرف صوته فقط. كأن يقول الشاهد: (هذا هو نفس الصوت الذي اتصل بي صاحبه أمس ثلاث مرات يطلب مني وصف الطريق لمنزل زيدٍ).

وفي الحالة الثالثة قد يطلب من الشاهد الإنصات لطابور من الأصوات المتشابهة والتي تتضمن صوت المتهم، فيطلب من الشاهد تمييز صوت الجاني أو المتهم من بين تلك الأصوات وهذا ما يعرف بطابور الشخصية الصوتي (Voice line- up) .

ويشير (برينان) (Brennan, 2001) إلى أن الذين يتحدثون بلهجات إقليمية متميّزة هم الذين يمكن تمييزهم بسهولة من خلال طابور الشخصية الصوتي. ويشير (فولكس و بارون) (Foulkes & Barron, 2000) إلى أن الأشخاص الذين يعانون من بعض عيوب النطق كالذين يتأتئون أو يميلون إلى إخراج بعض الأصوات من خياشيمهم أو الذين يثأثئون أو ذوي الأصوات الغليظة أو الحادة، يسهل التعرف عليهم من خلال أصواتهم المميّزة أصلاً.

أما طابور الشخصية الصوتي، الذي سبق ذكره، فإنه إجراء مشابه لطابور الشخصية المعروف الذي تستخدمه الشرطة للتعرف على شخصية المتهم يتم عن طريق شهود العيان. ولكن في طابور الشخصية الصوتي، فإن التعرف على شخصية المتهم عن طريق شهود السماع، حيث يعرض صوت المتهم مع عدة أصوات مشابهة له على شريط مسجل في شكل طابور، ويطلب من الشاهد الاستماع إلى تلك الأصوات بعناية ليميّز من بينها صوت الجاني الذي ادعى الشاهد أو المجني عليه أنه يعرفه من خلال صوته.

ومع أن هذا الإجراء يبدو معقولاً، إلا أن (شامبن وميولي)(Champon & Meuwly, 2000) يقدمان تحفظاً منطقياً على هذا الإجراء؛ فيقولان: إنه يجب التأكد من عدم وجود مؤشرات تجعل صوت المتهم نشازاً أو مخالفاً للأصوات المسجلة على الشريط؛ كأن يتحدث أحدهم تلقائياً والآخرون يقرؤون نصاً مكتوباً. ويقترح (نولان) (Nolan, 1997) أخذ أصوات الطابور من مجمل تحقيقات الشرطة مع المتهم ومع غيره حتى تكون أكثر واقعية وتلقائية.

٨ . ١ . ٢ تمييز هويّة المتحدث تقنياً (Technical Speaker Identification)

هذا الإجراء يشمل استخدام المعرفة الأكاديمية المتخصصة بعلم الأصوات،

واستخدام المعدات الإلكترونية في إثبات هويّة المتحدث. ويتم ذلك من خلال التحليل العلمي والتقني لعينة من صوت المتهم. وقد اشتهر في هذا المجال، عالم الأصوات بروفيسور هنري سويت (Henry Sweet) الذي أهلته معرفته بعلم الأصوات إلى أن يصنف أي شخص في لندن ويحدد مكان سكنه فيها بدقة. كما اشتهر أيضاً في هذا المجال دانيال جونز (Daniel Johns)، أول من تقلد لقب الأستاذية في جامعة لندن في هذا المجال (كولينز وانقر). (Collins & Inger, 1998).

وقد ساعد في تقدُّم هذا الفرع، التطور المذهل الذي حدث في إمكانية تسجيل الأصوات وتحليلها إلكترونياً، بحيث أصبح بالإمكان تسجيل الأصوات وتحويلها إلى أشكال بيانية بواسطة جهاز الاسبكتوقراف (Spectograph) لتوفر معلومات ثابتة يمكن مقارنتها والوصول إلى أحكام قاطعة بشأن صحة نسبتها إلى متحدث ما. (ندوة الإنتربول عن العلوم الجنائية (Interpol Forensic Science Symposium, 2001).

وإنّ استخدام البيانات الصوتية المرئية (Spectograms) قد تمخض عنه ظهور ما عرف بالبصمة الصوتية (Voiceprint). وقد بدأ ظهور هذه التقنية أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) حتى انتهى الأمر إلى تحويل الذبذبات الصوتية إلى رسومات بيانية يمكن مطابقتها ومقارنتها بدقة من خلال الأجهزة الرقمية المتقدمة.

وإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه البصمة الصوتية، هو نظرية تقول بأن الأصوات قد تتشابه ولكنها كالبصمة لا تتطابق أبداً (عمر، ٢٠٠٥).

وبنظرة سريعة إلى طريقة إنتاج الصوت، نجد أن الصوت البشري يحدث نتيجة اهتزاز الأوتار الصوتية الكائنة في الحنجرة بفعل هواء الزفير بمساعدة العضلات المجاورة التي تحيط بها تسعة غضاريف صغيرة تشترك مع اللسان والأسنان واللهاة والشفتين لتخرج نبرة صوتية تميّز كل إنسان عن سواه. وهذا التميّز والاختلاف ناتج في المقام الأول عن اختلاف تشكيلة أجهزة النطق لدى كل شخص. فالمعلوم أنه لا يوجد شخصان يملكان أجهزة نطق متطابقة. ولما كان الحال كذلك، فإنه لا يمكن أن يوجد شخصان يتحدثان بطريقة واحدة، وذلك لاختلاف الأجهزة التي تشكل الصوت لدى كل شخص (عيد، ٢٠٠٥م).

فالأصوات ـ إذن ـ كالبصمات لا تتطابق. فكل شخص يولد بجهاز نطق فريد ينتج صوتاً فريداً مختلفاً عن الآخرين (غازي، ٢٠٠٥م). والأغرب من ذلك أنه حتى التوائم وعلى الرغم من تطابقهم في كل شيء، ليس فقط على الصعيد المادي المحسوس، كالشكل والطول ولون الشعر والعينين، ولكن على الصعيد المعنوي والسلوكي أيضاً، إلا أنهم يختلفون في أصواتهم. (غالب، ٢٠٠٤).

وقد استغل العاملون في مجال البحث الجنائي هذه البصمة الصوتية في تحقيق هوية الشخص المعين، حيث يمكنهم تحديد هوية المتحدث حتى ولو نطق بكلمة واحدة. ويتم ذلك بتحويل رنين صوته إلى ذبذبات مرئية بواسطة جهاز تحليل الصوت (Spectograph).

وقد بدأت فعلاً أجهزة الشرطة في الاستفادة من بصمة الصوت في الكشف عن هوية المجرمين وخاصة في حالات البلاغات المجهولة التي تتم عن طريق الهاتف. ويتم ذلك عن طريق رسم بياني للصوت يحدد ثلاثة أبعاد هي: (الوقت، القوة، الذبذبة). وقد ثبت من خلال هذه الدراسات أنه يوجد مدى صوتي يميز كل شخص (كاين) (Cain, 2001).

وفي الآونة الأخيرة، وتحديدا في بدايات الألفية الثالثة، أُجريت العديد من الدراسات في الغرب لقياس درجة صدقية إجراءات تعرف البصمة الصوتية من خلال جهاز التحليل الصوتي (Spectograph). ومن أشهر هذه الدراسات، المسح الذي قام به مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) لقياس دقة أداء هذا الجهاز في مجال البصمة الصوتية. وقد شمل هذا المسح ألفي حالة، وكانت نتائج هذا البحث مذهلة، حيث كانت نسبة الخطأ فيها أقل من (١٪). وبذلك تكون نسبة الصواب أكثر من (٩٩٪) (كاين) (Cain, 2001). وتشير (براون) (Braun, 1994) إلى أن ظهور تقنيات حديثة ومتقدمة في مجال التحليل الصوتي قد يزيد من درجة صدقية البصمة الصوتية ويصل بها إلى درجة عالية من الدقة. وقد طورت بالفعل في الآونة الأخيرة معينات صوتية وأجهزة رقمية تساعد في تنقية الصوت ما يزيد من وضوحه وتسهيل تحليله، الأمر الذي يُمكِّن من الوصول إلى نتائج متناهية في الدقة. وقد استخدمت هذه التقنيات

في حالات جرائم مشهورة مثل جريمة رودني كينق (Rodney King) التي وقعت أحداثها في الولايات المتحدة في أواخر تسعينات القرن الماضي .

٨ .٢ تحقيق هوية المؤلف Author Identification

إن تحقيق هوية المؤلف يمثل مجالاً مهماً يحاول من خلاله علم اللغة الجنائي تحديد هوية الشخص الذي كتب نصاً معيناً . وهذا الإجراء يتم من خلال مقارنة نماذج وعينات من نصوص معلومة صحة نسبتها للمتهم مع النص موضوع التساؤل . وفي هذه الحال يحلل أسلوب النصين وتتم مقارنتهما للوصول إلى قرار بشأن تطابق أسلوب النصين وبالتالي صحة نسبة النص موضوع التساؤل إلى المتهم (Van Wyk, 2000) .

عموماً فإنه عند إجراء هذا التحليل، يقسم النص إلى ثلاثة أقسام رئيسية للحصول على ثلاثة أنواع من الأدلة هي :

١ ـ الأدلة الداخلية وهذه تقوم على تحديد نقاط التشابه في سمات أسلوبية في النصين .

٢ ـ أدلة خارجية : وتشمل معرفة تاريخ كتابة النص ومكان كتابته أو نقطة البريد التي أرسل منها وبصمة الحامض النووي للمؤلف (DNA) .

٣ ـ إعطاء وجهة نظر عالم اللغة الجنائي عن مدى احتمال صحة نسبة النص موضوع التساؤل للمتهم .

٨ . ٢ . ١ مشكلات تواجه تحقيق هوية المؤلف

يظل تحقيق هوية المؤلف من الموضوعات المهمة في مجال علم اللغة الجنائي . ولكن من المؤسف أن هناك بعض الإشكالات والعقبات التي تواجه الباحثين في هذا المجال . ومن أهم هذه المشكلات أن النصوص التي يُحصل عليها في موقع الجريمة أو الحدث تكون عادة نصوصاً قصيرةً جداً : مثل خطابات التهديد، والمذكرات التي تسجل مطالب الخاطفين، أو ما يوجد من نصوص بصحبة بعض الأشخاص الذين يرتكبون جريمة الانتحار . وهذه تكون عادة موجزة ولا تمكِّن من عملية تحليل شامل لمحتويات النص، ولا تمكِّن بالتالي من الوصول إلى نتائج دقيقة يعتمد عليها كأدلة جنائية قاطعة .

أما لو كان النص مطبوعاً، فإنه في هذه الحال يزداد أمر التعرف على صاحبه صعوبة إلا من خلال التحليل الأسلوبي للنص.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الباحث الروسي (كوبوسوف) (Koposov, 2003) يبقى متفائلاً بمستقبل واعد لهذا المجال، ويقول: إن التقدم في مجال التقنيات المستخدمة في فحص الأدلة خارج إطار النص ربما تقدم فتحاً عظيماً في مجال تحقيق هوية المؤلف.

بقي القول بأن بحوث علم اللغة الجنائي تؤكد أنه بالإمكان نفي صحة نسبة نص ما إلى مؤلف ما بدرجة عالية من المصداقية، والعكس صحيح في حالة إثبات صحة نسبة نص ما إلى مؤلف بعينه (برينان) (Brennan, 2001).

٨ . ٣ تحليل الخطاب Discourse Analysis

إن هذا الإجراء يقوم على تحليل النص المكتوب أو الشفهي وذلك بقصد الإجابة عن أسئلة مثل: من هو الشخص الذي ابتدر الحوار؟ وهل كان المتهم موافقاً على المشاركة في ارتكاب جريمة ما؟ أم هل كان مرغماً على القيام بعمل إجرامي ما؟ (تيرسما) (Tiersma, 2003).

وقد يشمل تحليل الخطاب تحليل وقائع ما يجري داخل المحاكم وغرف التحقيق. وهنا يقوم عالم اللغة الجنائي بالنظر في بعض ملامح استخدامات اللغة وتراكيبها وما يترتب على ذلك من مقاصد ومعان محددة. فقد لوحظ —مثلاً- في جرائم مثل جرائم الاغتصاب والجرائم المتعلقة بالشرف، أن المتهم غالباً ما يجنح إلى استخدام تراكيب مثل صيغة المبني للمجهول ليدفع عن نفسه التهمة الموجهة إليه. ورغم أن ذلك قد يكون صحيحاً في كل الجرائم؛ إلا أن استخدام المبني للمجهول يتجلى بصورة أوضح في جرائم الشرف والتحرش الجنسي،

وهذا الأمر يتطلب إلمام الباحث بمبادئ علم اللغة الاجتماعي وعلم المعاني والتراكيب والنحو (كوتس وآخرون) (Coates, et. al., 1944).

ويقول (تيرسما) (Tiersma, 2003) إن تحليل الخطاب يمكن أن يوفر معلومات مفيدة للإجراءات القانونية خصوصاً في حالة تحليل المعلومات المسجلة التي يقوم بتسجيلها رجال المباحث والشرطة السرية. فعلى سبيل المثال: فإن استخدام المتهم لضمير المتكلم (أنا)، بدلاً عن ضمير المتكلمين (نحن)، ربما يدل على عدم موافقة المتهم على الاشتراك في مؤامرة جماعية. وقد أشارت بعض التحليلات إلى أن استخدام كلمة مثل «آهـ» أو «نعم» أو: «أيوه» قد لا تدل بالضرورة على موافقة المتهم على ارتكاب الجرم موضوع المحادثة. فقد تستخدم هذه العبارات من قبل المستمع كتغذية راجعة للمتحدث يعني بها (فهمت ما تقول) كما يحدث عادة في المحادثات الروتينية اليومية كأن يقول لك شخص: «أنا ذهبت إلى جدة أمس»، فتقول: «نعم» تقصد: (نعم) فهمت ما تقول، أو «نعم» ثم ماذا بعد؟ وقد تأتي مثل هذه العبارات كإشارة للمتحدث للاستمرار في حديثه، ولكن ليس بالضرورة علامة موافقة على المشاركة في مشروع جريمة ما!.

وقد اهتم الباحثون أيضاً بتحليل نوع الأسئلة التي تقدم للمتهمين من قبل المتحري أو أثناء المحاكمة. فهناك أسئلة تفرض إجابات معينة نفياً أو إيجاباً كما هو الحال في اللغة الإنجليزية، حيث يوجد ما يعرف بـ (Tag Question). فمثل هذه الأسئلة التي تملي إجابات محددة ينظر إليها علم اللغة الجنائي على أنها أسئلة غير مناسبة في التحري الجنائي؛ لأن المتهم قد يضطر إلى الإجابة عنها بغير ما يود قوله؛ الأمر الذي قد يثبت عليه جرماً لم يرتكبه (برينان) (Brennan, 2001). ومما تجدر الإشارة إليه أن مثل هذه التراكيب اللغوية لا توجد في اللغة العربية بنفس مضمونها في اللغة الإنجليزية.

٨ . ٤ علم اللهجات Dialectology

تعتبر معرفة اللهجات من الميادين المهمة في مجال علم اللغة الجنائي؛ ففي حالات كثيرة يستدعي عالم اللغة الجنائي ليثبت أو ينفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم ما وذلك بناء على سمات لهجته. وهذا المجال يختلف عن مجال تحقيق الهوية من خلال البصمة الصوتية، حيث يشمل هذا التحليل الجوانب اللغوية في النص كاستخدام بعض المفردات، وطريقة أداء بعض العبارات وإنتاج بعض الأصوات كما

ينطقها بعض المتحدثين باللغات الأجنبية مثلاً، أو القاطنين في إقليم معين أو المنتمين إلى طبقات اجتماعية معينة أو كبار السن أو الرجال أو النساء.

وقد لعب علماء اللهجات أدواراً متعاظمة في مسائل الإثبات الجنائي. انظر إلى هذه القضية مثلاً: حيث حكمت محكمة أمريكية على متهم بالسجن مدة اثني عشر عاماً لاتهامه بتجارة المخدرات وبيع كمية من الكوكايين. ولم يكن لدى المحكمة من دليل على إثبات هذه الجريمة على المتهم الذي يتحدث الإنجليزية بلكنة هايتيّة، غير شريط مسجل من قبل الشرطة السرية مع تاجر المخدرات الذي تواعد مع المخبر من خلال محادثة هاتفية على اللقاء في موقع محدد لاستلام البضاعة. ففي غياب عالم لغة مختص بمعرفة اللهجات، أقنع القاضي المحلَّفين بأن المتحدث على الشريط هو نفس الشخص المتهم على الرغم من تباين لهجتيهما، وزعم أن بأن المتهم يمكنه أن يتحدث باللهجة التي يريد ومتى ما يريد بقصد التمويه. فأصدر حكمه على المتهم بناء على هذه الفرضية. وهذا بالطبع مخالف لنظريات اكتساب اللغة.

ثم تم استئناف القضية وانبرى لها روبرت رودمان اللغوي الأمريكي المشهور. وبعد تحليل دقيق لمادة الشريط ولهجة المتهم وجد أن المتحدث على الشريط يتحدث الإنجليزية بلكنة الأمريكيين السود وهم من المتحدثين الأصليين بالإنجليزية، وأن المتهم يتحدث الإنجليزية بلكنة هايتية، وهو، إذن، يتحدث الإنجليزية كلغة أجنبية، ولن يكون في إمكانه التحدث بنفس طريقة الناطقين الأصليين بتلك اللغة مهما كانت مهارته وإتقانه للغة الأجنبية؛ ولاسيما إذا كان قد تعلم هذه اللغة بعد مرحلة المراهقة. وبالتالي لن يكون في مقدوره التحدث باللغة الأجنبية إلا بلكنة واضحة تميزه عن الناطقين الأصليين بتلك اللغة. وإذا حاول تقليد المتحدثين الأصليين، فسرعان ما يظهر تكلُّفُه، وينكشف أمره. هذا ما تقول به مبادئ علم اللغة العام ونظريات اكتساب اللغة الأجنبية. (جونسون و نيوبورت) (Johnson & Newport, 1989).

ثم بحث رودمان في سجل المتهم وثبت أنه قدم إلى الولايات المتحدة بعد أن تعدى مرحلة البلوغ وهو ما يعرف بالمرحلة الحرجة في اكتساب اللغة (Critical Period) وهو بذلك لا يمكنه أبداً التحدث بالإنجليزية مثل الناطقين الأصليين بها.

ومن هنا استطاع رووديمان أن يبرئ المتهم من تهمة الاتجار بالمخدرات حيث أثبت أن المتحدث على الشريط هو شخص آخر غير المتهم الذي قدم للمحاكمة .

٨ .٥ تحليل اللغة الأصلية للمتحدث Linguistics Origin Analysis

قريبٌ جداً من مجال علم اللهجات ما يعرف بتحليل اللغة الأصلية للمتحدث . وهو عبارة عن سلسلة من الإجراءات يقوم بها عالم اللغة الجنائي لمعرفة لغة الأم التي يتحدثها شخص ما . وقد تستخدم هذه الإجراءات في استخراج الأوراق الثبوتية كالجنسية والجوازات وحالات قبول أو رفض طلبات اللجوء السياسي لدى بعض الدول . هذا التحليل يقوم على مبادئ اكتساب اللغة ونظرياته . فالثابت نظرياً أنه من الصعوبة بمكان أن يتحدث شخص تعلم اللغة كلغة أجنبية بنفس الطريقة التي يتحدث بها الناطقون الأصليون بتلك اللغة . وعليه فإن الطريقة التي يتحدث بها شخص ما للغة ما ، يمكن أن تحدد فيما إذا كان هذا الشخص متحدثاً أصلياً بهذه اللغة أم غير ذلك . وعليه فإن اللغة يمكن أن تتخذ معياراً لتحديد أصل الشخص وبلده ومكان ميلاده .

ومع قبول هذا الأمر نظرياً ، إلا أن (تيرسما وسولان) (Tiersma and Solan, 2002) يثيران بعض الشكوك حول فاعلية هذا الأسلوب في التعرف على هوية الشخص . فيقولان : إنه في الوقت الحالي من الصعب التعرف على موطن الشخص من خلال لهجته أو تحديد وطنه من خلال اللغة التي يتحدثها . وذلك لأن أجهزة الإعلام وانتشار الفضائيات قد قاربت بين المجموعات اللغوية المختلفة وأثرت على لهجات المجموعات المحلية . وأصبح الآن من الصعب التعرف على هوية الأشخاص من خلال الفروق اللهجية بينهم نسبة للتأثير الكبير للآلة الإعلامية الضخمة في العصر الحالي .

ويشير الباحثان (تيرسما وسولان) (Tiersma and Solan, 2002) إلى أن الشعوب في الوقت الحالي قد أصبحت أكثر تحركاً من ذي قبل . فقليلاً ما تجد شخصاً في الولايات المتحدة ـ مثلاً ـ ظل مقيماً في منطقة واحدة طول عمره ، وبذلك يقلُّ تأثير الفروق اللهجية الإقليمية تدريجياً حتى لا يكاد يمكن تحديد إقليم شخصٍ معينٍ بمجرد الاستماع إلى اللهجة التي يتحدث بها .

وكذلك الحال بالنسبة للأصول اللغوية للأفراد، حيث تجد أن بعض اللغات تستخدم في أكثر من بلد واحد كلغة أصلية. وعليه يصبح من الصعب تحديد بلد الشخص أو موطنه بمجرد التعرف على لغته الأم. وهذا ما يحدث تحديداً في بلاد مثل دول غرب أفريقيا حيث يتحدث الهوسا، كلغة أم، أكثر من ٦٠ مليون نسمة. وهؤلاء منتشرون في أكثر من سبعة بلدان أفريقية متجاورة هي: نيجيريا والنيجر، ومالي، والكمرون، وساحل العاج، وغانا، والسنغال وغيرها (تيجاني، ٢٠٠٣) وبذلك يكون من الصعوبة بمكان تحديد موطن شخص بمجرد كونه يتحدث الهوسا كلغة أساسية أو كلغة أم. وكذلك الحال بالنسبة للغة العربية التي يتحدث بها أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة.

وعلى كل، فإن معظم الدراسات في علم اللغة الجنائي تشير إلى أن عملية استبعاد شخص ما كأحد رعايا بلد معين، أسهل من عملية تأكيد انتمائه لذلك البلد (دوماس) (Dumas, 2000).

٨ . ٦ لغة القانون Legal Language

تمثل اللغة المستخدمة في صياغة كثير من القوانين موضعاً لجدل متواصل واختلاف بين كثير من اللغويين والعاملين في مجال القانون على حد سواء (الباهي، ٢٠٠١م). فهناك شكوى متكررة تتعلق بصعوبة لغة القانون وتعقيداتها. والحقيقة أن لغة القانون مثلها مثل كثير من اللغات المهنية المتخصصة، لا تخلو من بعض المصطلحات الغريبة التي قلما تكون في متناول أفهام الأشخاص العاديين (الحامد، ٢٠٠٠م). وهي بمجملها لغة تتميّز باستخدام الجمل الاعتراضية، والتراكيب النحوية المعقدة مثل الجمل الشرطية، والاستخدام المفرط للمبني للمجهول، والمصطلحات التي قلما توجد لها مدلولات في استخدامات اللغة في الحياة اليومية (عبدالله، ١٩٩٦م). وهذه المظاهر تجعل لغة القانون صعبة الفهم نسبياً.

إن صعوبة فهم لغة القانون ربما تمثل عقبة حقيقية أمام استخدام القانون استخداماً عادلاً وتحقيق إجراءاته بكفاءة؛ حيث إن فهم القانون يمثل الضمانة الأساسية لإنفاذه والتقيد به من قبل العامل القضائي والمواطن على حد سواء.

وهذه الإشكالية قادت (دوماس) (Dumas, 2000) إلى أن يقترح استخدام العبارات والحواشي التوضيحية لمتون النصوص القانونية . كما طالب (دوماس) (Dumas) بشرح بعض العبارات المتداولة بين رجال القانون والتي يتباين القانونيون أنفسهم في فهمها في اللغة الإنجليزية .

أما (لانقفورد)(Langford, 2000) فقد اقترح هو الآخر إعادة تعريف بعض العبارات السائدة في مجال القانون الإنجليزي مثل عبارات (murder : القتل العمد) و (man-slaughter: القتل شبه العمد) وغيرها باستخدام الطرق التحليلية التي تعطي معنى تلك المصطلحات من خلال مفردات أساسية وتراكيب نحوية مبسطة .

وتجاوباً مع تلك الدعوات والمقترحات؛ فقد بذلت جهود مقدرة في كثير من الدوائر القانونية في الغرب لإصلاح لغة القانون. وبالفعل فقد أدخل كثيرٌ من التعديلات على تلك اللغة خصوصاً في القانون الإنجليزي الذي كان يعاني من التعقيدات اللغوية المصاحبة لصياغته، وقد استبدل فيه كثير من العبارات اللاتينية والإغريقية، وأعيد تعريف بعضها.

وتذهب (ستوري وايت) (Story-Whyte, 1997) إلى أبعد من ذلك، حيث توصي بضرورة أن يمتد الإصلاح ليشمل لغة المعاملات القانونية خارج المحكمة أيضاً، ومن ذلك التحذيرات والتعليمات والأوامر التي يصدرها رجال الشرطة إلى المتهمين أو الموقوفين أو الذين يراد إخضاعهم للتفتيش أو التوقيف أو الاعتقال.

٨ . ٧ تحليل المصداقية اللغوية Linguistic Veracity Analysis

تعتبر دراسة المصداقية اللغوية من المجالات المثيرة للجدل في مجال علم اللغة الجنائي. فهي تشمل مجموعة من طرق التحليل اللغوي التي تهدف إلى تحديد صدق المتحدث أو كذبه. فمؤيدو هذه النظرية يرون أنه ـ ومن خلال تحليل إفادات المتهم لغوياً ـ يمكن تحديد صدق المتحدث أو كذبه. وهنا ينظر اللغوي إلى متن حديث المتهم باحثاً عن أي تناقضات أو عبارات معينة تشير إلى أن المتهم يحاول أن يخفي شيئاً ما، أو إلى محاولة المتهم الجنوح لكثرة القسم والتعابير المبهمة وغيرها من الأساليب التي يدرك السامع بقريحته أنها إشارات دالة على كذب المتحدث أو مراوغته أو عدم صدقه.

ومن الملاحظ أن هذه الطريقة لا تقوم على ثوابت علمية بحتة أو أساليب منهجية محددة، بل تقوم، في كثير من الأحيان، على حدْس الباحث وأحكامه الذاتية، وانطباعاته الشخصية . وعليه فإن من الصعب الاعتماد عليها بصورة كلية لإقرار بعض المسائل المتعلقة بالإجراءات القانونية وإصدار الأحكام بحق المتهمين .

وعلى ذات الصعيد يؤكد (تيرسما) (Tiersma, 2003) أنه ليس بالإمكان الاعتماد على انطباعات شخصية ورؤى ذاتية في إصدار أحكام قانونية تقرر صدق المتهم أو كذبه من خلال أقواله وإفاداته .

وعلى كل فإن تحقيق مصداقية المتحدث يظل أمراً ظنياً انطباعياً لا يمكن الاعتماد عليه في إصدار أحكام قانونية . كما يظل هذا الفرع من فروع علم اللغة الجنائي هو الفرع الأقل أهمية بين الفروع الأخرى والأكثر إثارة للجدل .

٩ ـ الخاتمـــة

هكذا يتضح الدور المهم والخطير الذي يمكن أن يلعبه علم اللغة الجنائي في إثبات هوية الجناة وتبرئة بعض المتهمين، وذلك من خلال التحليل العلمي للأدلة اللغوية الجنائية التي يمكن أن توجد أو تسجل في مسرح جريمة ما . كما يتضح الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا العلم في إصلاح لغة القانون وجعلها في متناول أفهام عامة الناس وخاصتهم .

وقد تعرض الباحث إلى مراحل تطور هذا العلم، كما أشار إلى ما يعرف بدور علم الأصوات الجنائي كرافد أساسي من روافد هذا العلم .

وعلى الرغم من أن الباحثين الغربيين يرجعون نشأة هذا العلم إلى عصور الإغريق وعصر النهضة، إلا أن الباحث يرى أن لعلماء المسلمين إسهاماً وباعاً طويلاً في وضع لبنات هذا العلم وإرساء قواعده .

وأبرز الباحث أن مجالات علم اللغة الجنائي تختلف في أهميتها لدى القائمين على الأجهزة الأمنية، كما تختلف أيضاً في مدى مصداقيتها ومدى قبول نتائجها في الدوائر القانونية والاعتماد عليها كأدلة جنائية . إلا أن التطور التقني الذي طرأ على

عملية تسجيل الأصوات وتحليلها، كان قد أعان على الوصول إلى نتائج دقيقة في مطابقة الأصوات، الأمر الذي أكسب علم اللغة الجنائي أهمية خاصة في الفترة الأخيرة في المحافل القانونية والأجهزة الأمنية والعدلية في الغرب. وقد استخدمت بالفعل مبادئ هذا العلم في كشف خبايا وأسرار كثير من الجرائم الغامضة هناك، كما استخدمت مبادئ هذا العلم في مكافحة الجريمة المنظمة ومتابعة المجرمين ومحاربة الإرهاب وعصابات التهريب ومروجي المخدرات. واستخدمت مبادئ العلم ذاته في تبرئة ساحات كثير من المتهمين المشتبه في تورطهم في جرائم لم يرتكبوها.

ومن المؤسف حقاً أن هذا المجال لم ينل نصيبه من البحث والاهتمام في عالمنا العربي مع أن للعرب والمسلمين ريادة وسبق فيه. ولا أدل على ذلك من استخدام الإمام الطبري لمبادئ هذا العلم وبصورة دقيقة لتحقيق صحة الأحاديث النبوية.

١٠ ـ توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة المختصرة لنشأة وتطور مجالات علم اللغة الجنائي واستخداماته يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات، التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا العلم والاستفادة من نظرياته وتطبيقاته في العالم العربي. ومن هذه التوصيات:

- في الوقت الحالي هناك نقص مخل وشح في المعلومات في المكتبة العربية فيما يختص بمجال علم اللغة الجنائي. وعليه يوصي الباحث بأن ينتبه علماء اللغة العرب، لهذا المجال الحيوي المهم وأن يولوه ما يستحق من اهتمام وأن يحاولوا إثراءه بالمعارف ذات الصلة الموجودة في التراث الإسلامي العربي القديم.
- تنسيق الجهود بين المؤسسات الأكاديمية والدوائر العدلية والأجهزة الأمنية لتطوير علم اللغة الجنائي. فهو محور تقاطع مهم بين تلك المؤسسات، ولا يمكن أن يصل إلى مداه إلا بالتعاون الوثيق بين تلك المؤسسات.
- توسيع عمل المختبرات الجنائية في العالم العربي لتشمل أقسام التحليل اللغوي، وإدخال أجهزة التحليل الصوتي (Spectrograms) لمعالجة البيانات الصوتية لاستخدامها كأدلة جنائية أو قانونية.

- الاستعانة المباشرة بعلماء اللغة المختصين في علم اللغة الجنائي وأخذ أرائهم في بعض المسائل المتعلقة باستخراج وتدقيق الأوراق الثبوتية والجوازات ومنح حق اللجوء السياسي.
- تشجيع البحوث العلمية وتنظيم المؤتمرات والندوات التي تناقش موضوع علم اللغة الجنائي في العالم العربي.
- الانتباه للغة القانون والعمل الوثيق بين رجال القانون وعلماء اللغة لتبسيط هذه اللغة، وجعلها في متناول فهم الجميع وبسط الثقافة القانونية للكل.
- على الباحثين في علم اللغة الجنائي أن يزودوا أنفسهم بالمعرفة الكافية في المجال القانوني والأمني وعلم الجريمة وتحديد الدور الذي يمكن أن يقوموا به في مساعدة الأجهزة القانونية والأمنية تحقيقاً للعدالة ومكافحة للجريمة والمجرمين.
- أن تهتم الجامعات العربية وخصوصاً تلك التي لها اهتمامات بالعلوم الأمنية والقانونية كجامعة نايف للعلوم الأمنية، وجامعة الرباط الوطني بالسودان، وكليات الشرطة في الوطن العربي بإدخال علم اللغة الجنائي كمادة أساسية في مقررات إعداد طلابها ومنسوبيها والاستفادة من خبرات الدول الأجنبية في هذا المضمار.
- لفت انتباه رجال الأمن والتحقيق الجنائي لأهمية الأدلة الجنائية اللغوية وتدريبهم على كيفية أخذها وتسجيلها بعناية لاستخدامها كأدلة أساسية أو ثانوية في الإثبات الجنائي.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

الباهي، محمد (٢٠٠١م). «اللغة والقانون» www.mmsec.com/stamps.htm

تيجاني، عبد السلام (٢٠٠٣م) اللغات الأفريقية المعاصرة، بحث تكميلي لدرجة. الماجستير-غير منشور: معهد الخرطوم الدولي.

الحامد، أحمد (٢٠٠٠م). دراسات قانونية. الدار السودانية للنشر، الخرطوم، السودان.

الشهري، عبد الله ظافر (١٤٢٥هـ) «دور التربية الفنية في تفسير وضبط السلوك الأخلاقي والاجتماعي لدى التلاميذ في مراحل التعليم العام»، مجلة البحوث الأمنية المجلد ١٣ العدد ٢٩، الرياض، السعودية.

صديق، يوسف (١٤٢٥هـ) دراسة في علوم الحديث، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.

عبد الله، حسن، (١٩٩٦م) قانون الأحوال الشخصية في السودان: بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين: السودان.

عمر، عبد المجيد، البصمة الصوتية بين الواقع والخيال، كتاب تحت الطبع.

عيد، محمد السقا (٢٠٠٥م) «مختارات من الإعجاز الطبي في القرآن» www.islam-online.net

غازي، إبراهيم (٢٠٠٥م) «علم البصمات». www.ssa.net

غالب، محمد. (٢٠٠٤م) التوائم المتطابقة والتوائم المتشابهة، جامعة الخرطوم للنشر: الخرطوم، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Asher, R. E.E . & Simpson J. M. (Eds) (1994) The Encyclopedia of Language and Linguistics Oxford: Pergamon.

Braun, A. (1994) "The Audio Going with the Video: Some Observations on the Rodney King Case" Forensic Linguistics¨ Vol. 1. No. 2. p.p. 217-222.

Brennan, R. (2001) "Linguistics and The Law" (http: // www. Outreach. utk.edu./ Lip // AFL 2001/robert-rod man.htm.) .

Cain, S. (2001)"The Use of Voice as a Forensic Tool". (http:// expertpages. Com / news/voic/forensic-tool.htm).

Champond, C. and D. Meuwly ¨ . (2000) "The Interference of Identity in Forensic Speaker Recognition" Speech Communication¨ 31¨ pp. 93-203.

Coates, et al (1994) "Anomalous Language in Sexual Assault Trial Judgment" Discourse and Society Vol.5. No 2¨ pp.186-206.

Collins B. and Inger¨ N. (1998) The Real Professor Higgins: The Life and Career of Daniel Jones. Mouton de Gruyter: Berlin.

Cotterill, J. (2003) Language and Power in Court: A Linguistic Analysis of O.J. Simpson Trail. Palgrave. Macmillan.

Coulthard, M. & J. Cotterill¨ (2006) Introducing Forensic Linguistics . Routlege

Dumas B.(2000)"US Pattern Jury Instructions: Problems and Proposals, _Forensic Linguistics" Vol. 7 .No. 1, pp. 49-11.

Eades, D. (1994) "Verbatim Courtroom Transcripts and Discourse Analysis" in H. Kniffke (ed) Recent Developments in Forensic Linguistics (Bonn-IAFL _ Conference Volume).

Foulkes, P. and Baron¨ A. (2000) "Telephone Speaker Recognition amongst Members of Close Social Network" Forensic Linguistics. Vol. 7. No 2¨ pp. 180-198.

Fraser, M. H. (2005) "Forensic Phonetics" met3.une.edu.au/ mhfraser/ forensic.

Gibbon, S. (1995) A Glossary of Drug-related Terminology. Sydney: Transcription Unit, Telephone Intercept Section. NSW Police service.

Interpol, Forensic Science Symposium, Lyon, France, October 18-19 2001(33).

Johnson, J. & Newport, E. (1989). "Critical Period Effects In Second Language Learning: The Influence Of Maturational State On The Acquisition Of English As A Second Language". Cognitive Psychology¨ pp. 21¨ 60-99

Koeing, B. (1993) Enhancement of Tape Recorded Voices To Facilitate Transcription and Aural Identification: Selected Topics in Forensic Voice Identification. Federal Bureau of Investigation.

Koposov, Y. (2003)"Forming the Database of Verbal Equivalents of Emotional state "Fear" XIII Session of Russia Acoustic Society.

Langford, 1.(2000) " Forensic Semantics: The Meaning of Murder¨ Manslaughter and Homicide " Forensic linguistics Vol. 7 No.3 pp.(72-94).

Levi, J. (1994) "Language as Evidence: The Linguist as Expert Witness in North America Courts". International Journal of Speech¨ Language and the Law. Vol.1. No.1¨ pp.1-26.

Nolan, F. (1983) The Phonetic Bases of Speaker Recognition. Cambridge. Cambridge University Press.

Nolan, F. (1997) "Speaker Recognition and Forensic Phonetics". In W. J. Hardcastle and J. Laver (eds) A Handbook of Phentic Sciences. Oxford: Blackwell. pp. 744-767

Nolan, F. (2002) Speaker Identification Evidence: Its Forms¨ Limitations and Roles. Cambridge: Cambridge University Press.

Olsson, J. (2004) Forensic Linguistics : An Introduction to Language ¨ Crime and the Law. London¨ Continuum.

Rogers, H. (1998) "Foreign Accent in Voice Discrimination: A case Study"¨ Forensic Linguistics¨ Vol.5. No.2 pp.203-208.

Rose, P. (2002) " Identifying Criminals by Their Voice: The Emerging Applied Discipline of Forensic Phonetics" Australian Language Matters Vol.5, No.2 pp. 6-7.

Shuy, R. (1997) "Ten Unanswered Questions about Miranda". International Journal of Speech Language and the Law. Vol.4.No.2¨ pp.175-196.

Storey-Whyte¨ K. (1997) “Kissing the Jury‘ “Forensic linguistics Vol. 4. No.5¨ pp. 280-286.

Tiersma¨ P. (2003).”What is Forensic Linguistics?.” (www.Language.law.org/)

Tiersma¨ P. & Solan¨ L. (2002) “The Linguist on The Witness Stand“ Language Vol. 78¨ No 2¨ pp. 221-39.

Van Wyk¨ R. (2000) “Forensic Stylistics in The Court“. (http:// www.forensic-evidence.com/site/linguistics.htm.